

اللباب في علل البناء والإعراب

أحدُهما أنَّ التوكيد فيها للمعرفة لا للنكرة فقولُهُ أجمع توكيد ل (هي) ولكَّـنَّه اضطر ففصل بالخبر بين الموكِّد والموكَّـد كما في الصفة وقيل في (فرع) ضميرٌ والتوكيد له وهذا بعيد وأمَّـا قولُهُ (جديداً كلَّه) فهو مرفوعٌ على أنَّـه تأكيد للضمير في (جديد والوجه الثاني أنَّـ هذه الأبيات شاذةٌ فيها اضطرار فلا تُجعل أصلاً . فصل .

وإنما لم ينصرف (جُمَعُ) لأنَّـ فيه العدل والتعريف فالعدلُ عن (جُمَعٍ) لأنَّـ واحده (أجمع) و (جمعاء) فينبغي أن يكون على (جُمَعُ) مثل (حُمَر) ولكَّـنَّه فتحت ميمَّـه وصيرك (عُمَر) وقال أبو عليّ هو معدول عن (جَماعى) مثل صحراء وصحارى ولو كان عن جمع مثل حمر لما جاز فيه أجمعون ولكان يؤكـد به المذكـر والمؤنث كما يوصف بِـحُمَرِ المذكـر والمؤنث